

## النهاية في غريب الأثر

{ زبا } ( س ) فيه [ أنه نهى عن مَزَابِرِي القُبُور ] هي ما يُنْدَبُ به الميت ويُذَاح به عليه من قولهم ما زَبَاهُم إلى هذا : أي ما دَعَاهُم . وقيل هي جمعُ مَزْبَاة من الزُّبْيَةِ وهي الحُفْرَةُ كأنه - واللَّه أعلم - كَرِهَ أن يُشَقَّ القَبْرِ ضَرِيحًا كالزُّبْيَةِ ولا يُلَادِدُ وَيَعْمُدُهُ قوله [ اللّاحِدُ لَنَا والشَّقُّ لِرَغَائِرِنَا ] وقد صَحَّفَهُ بعضُهُم فقال : عن مَرَاثِي القُبُور ( جاء في الدر النثير : قلت : المصنف العكس عليه الأمر فإن الأول التصحيف والثاني هو المحفوظ كذا ذكره الخطابي والفارسي قالا : وإنما كره من المراثي النياحة على مذهب الجاهلية ) .

( س ) وفي حديث علي رضي الله عنه [ أنه سُئِلَ عن زُبْيَةٍ أَصْبَحَ النَّاسُ يَتَدَا فَعَوْنَ فِيهَا فَهَوَى فِيهَا رَجُلٌ فَتَعَلَّقَ بِآخِرِ وَتَعَلَّقَ الثَّانِي بِثَالِثِ وَالثَّلَاثُ بِرَابِعِ فَوَقَعُوا أَرْبَعَتُهُمْ فِيهَا فَخَدَّشَهُمُ الْأَسَدُ فَمَاتُوا فَقَالَ : عَلَى حَافِرِهَا الدَّبْيَةُ : لِلأَوَّلِ رِبْعُهَا وَلِلثَّانِي ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعُهَا وَلِلثَّلَاثِ نِصْفُهَا وَلِلرَّابِعِ جَمِيعُ الدَّبْيَةِ فَأَخْبِرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ فَأَجَازَ قَضَاءَهُ ] الزُّبْيَةُ : حَفِيرَةٌ تُحْفَرُ لِلأَسَدِ وَالصَّبِيدُ وَيُغَطَّى رَأْسُهَا بِمَا يَسْتُرُهَا لِيَقَعَ فِيهَا . وَيُرَوَّى الحُكْمُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ عَلَى غيرِ هَذَا الوَجْهِ . ( ه ) وفي حديث عثمان رضي الله عنه [ أما بعدُ فقد بلغَ السيلُ الزُّبْيَةَ ] هي جمعُ زُبْيَةٍ وهي الرَّابِيَةُ التي لا يعلوها الماءُ وهي من الأضداد . وقيل إنَّما أَرَادَ الحُفْرَةَ التي تُحْفَرُ لِلسُّبُعِ ولا تُحْفَرُ إِلَّا فِي مَكَانٍ عَالٍ مِنَ الأَرْضِ لِئَلَّا يبلُغَهَا السَّيْلُ فَتَنْطَمَّ . وهو مثلُ يُضْرَبُ لِلأمرِ يَتَفَاقَمُ وَيَتَجَاوَزُ الحَدَّ .

( س ) وفي حديث كعب بن مالك [ جَرَّتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَايِرِهِ مُحَاوَرَةٌ ] قال كعبُ : فقلتُ له كلمةٌ أُرْزِيبُهُ بِذَلِكَ [ أي أُرْزِعُهُ وَأُقْلِقُهُ ] من قولهم : أُرْبَيْبِيْتُ الشَّيْءَ أُرْزِيبُهُ إِذَا حَمَلْتَهُ . ويقال فيه زَبَيْبَتُهُ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا حُمِلَ أُرْزِعِجُ وَأُرْزِيلُ عَنِ مَكَانِهِ .